



رزمة من أدوات العمل  
حول المدافعة في  
مجال السياسة التجارية  
وآثارها الاقتصادية  
والاجتماعية

# رزمة من أدوات العمل حول المدافعة في مجال السياسة التجارية واثارها الاقتصادية والاجتماعية

صادر عن شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

النسخة الصادرة سنة 2008

إعداد: لينا علم الدين وكندة محمديّة

الاخراج الفني: لين عثمان

الترجمة من الانجليزية: ربيع وهبة

## للاتصال:

مكتب "شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية" التنفيذي

بناية الزهيري، الطابق الرابع

وطى المصيطبة، منطقة الكولا

ص. ب.: 5792/14، المزرعة: 1105-2070

بيروت، لبنان

هاتف: (961) 1 319 366

فاكس: (961) 1 815 636

بريد إلكتروني: [annd@annd.org](mailto:annd@annd.org)

الموقع الشبكي: [www.annd.org](http://www.annd.org)



## نبذة عن شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

”شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية“ هي شبكة إقليمية تعمل على ثلاث قضايا رئيسية في المنطقة العربية هي: سياسات التنمية، الديمقراطية والإصلاحات الاقتصادية-الاجتماعية، والعلامة والتجارة. وتضم الشبكة ٧ شبكات وطنية و٢٧ منظمة غير حكومية من ١١ بلداً عربياً. للمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني [www.annd.org](http://www.annd.org)

تهدف الشبكة إلى تقوية المجتمع المدني وتمكينه وتعزيز قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتنمية المستدامة في البلدان العربية، وذلك من خلال الضغط والتأثير في السياسات الإقليمية والوطنية في مجالات التنمية والتجارة الدولية والديمقراطية، بما ينسجم مع الشريعة الدولية لحقوق الإنسان وحرية الفرد وكرامته وحق الشعوب في تقرير مصيرها وسيادة القانون والمؤسسات وترسيخ قيم الحوار العقلاني واحترام التعددية وتوزيع الثروة العادل والمحافظة على التراث الحضاري والثقافي التعددي في المنطقة وتحقيق أولويات المجتمعات المحلية التنموية.

## نبذة عن معدي الرزمة

شارك في اعداد الرزمة كل من:

كندة محمدي، وهي مديرة البرنامج لدى شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. حازت كندة محمدي شهادة في الاقتصاد من الجامعة الأميركية في بيروت، كما تحمل شهادة ماجستير في السياسات العامة مع التركيز على التنمية الدولية والإدارة غير الربحية من جامعة كاليفورنيا (لوس أنجلوس، الولايات المتحدة الأميركية)، ٢٠٠٣. في اطار عملها مع شبكة المنظمات العربية، ركزت محمدي على قضايا التجارة والعلامة ودور منظمات المجتمع المدني في المدافعة في هذا المجال، خاصة ما يتعلق بمنظمة التجارة العالمية والشراكة الدورو-متوسطة والاتفاقيات الإقليمية والثنائية الأخرى، وقد شاركت في كتابة عدة أوراق بحثية وتقارير حول دور منظمات المجتمع المدني والتحديات التي تواجههم في المنطقة العربية. البريد الإلكتروني: [kinda.mohamadieh@annd.org](mailto:kinda.mohamadieh@annd.org)

لينا علم الدين وهي حالياً المديرة الإدارية لمركز الشراكة للتنمية والديمقراطية PCDD وهي جمعية استشارية لا تبغي الربح تُدير برامج في لبنان. وهي تنشط في هذا الحقل وتقدم النصح والمشورة لعدد من المنظمات والوكالات المحليّة والإقليميّة والدوليّة. عملت مع المعهد الديمقراطي الوطني NDI مدّة ست سنوات ونشطت في حقل تدريب القادة السياسيين والناشطين من منظمات المجتمع المدني على الساحة العربيّة. ومن خصائصها: المدافعة، التقييم المؤسّساتي، التخطيط الإستراتيجي، التشبيك وبناء الشبكات، تدريب المدربين، المهارات القياديّة، إعداد مشاريع لتلقي الهبات، بناء منظمة غير حكوميّة جديدة واستشارات خاصة حول عددٍ من المواضيع. قامت السيدة علم الدين بتدريب المشاركين اللبنانيين على تنظيم صفوف المدافعة والحملة الانتخابيّة وكانت أحد الأعضاء المؤسسين في الشبكة النسائية اللبنانية وخبيرة في الشبكة الوطنيّة لصيدا. كما عملت على تدريب فلسطينيين وعراقيين وبحرينيين وأردنيين ومصريين وجزائريين وتونسيين وسودانيين ويمنيين وسعوديين. وهي حائزة إجازة في العلوم التربوية وماجستير في إدارة أنظمة التدريب وتعمل حالياً على أطروحة الدكتوراه حول موضوع الأنظمة التعليميّة. تتقن اللغات العربيّة والإنكليزيّة والفرنسيّة. البريد الإلكتروني: [Linalam@idm.net.lb](mailto:Linalam@idm.net.lb) أو [pcdd@pcdd.org](mailto:pcdd@pcdd.org)

## شكر

الشكر للاستاذ زياد عبد الصمد، المدير التنفيذي لشبكة المنظمات العربية، على مساهمته في تطوير فكرة الرزمة وتحديد محتوياتها والمشاركة في تطوير الافكار الواردة في عدد من المحاور.

كما تتوجه شبكة المنظمات العربية بالشكر لكل من ساهم في قراءة والتعليق على مسودة الرزمة وخاصة الاستاذ جيلبر ضومط من مؤسسة ”نحو المواطنة“ ومجموعة المشاركين في الورشة الاقليمية حول ”دور منظمات المجتمع المدني في التأثير على صياغة السياسات التجارية“، والتي انعقدت أيام ١٥-١٦-١٧ شهر اغسطس/ اب ٢٠٠٧، في بيروت.

- نشوى فريد شحاتة، الهيئة القبطية الانجيلية للخدمات الاجتماعية
- محمد مدحت الزاهد، جمعية التنمية الصحية والبيئية
- شريف عازار، المنظمة المصرية لحقوق الانسان
- كمال عباس، دار الخدمات النقابية والعمالية
- د. مجدي عبد الحميد، الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية
- ايلي ابو شعيا، جمعية التنمية الاجتماعية الخيرية
- عصمت كرابج، جمعية المزارعين اللبنانيين
- جودي علي عمار، نقابة عمال الزراعيين في لبنان
- روكسان صالومي، الحركة الاجتماعية

- عمر الحسامي، الحركة الاجتماعية
- نرمين الحر، الحركة الاجتماعية
- كارولين صليبي، التجمع النسائي الديمقراطي في لبنان
- ميادة عبد الله، الهيئة الوطنية للعمل والانداء
- زينة اعور، الجمعية اللبنانية لديمقراطية الانتخابات
- أنابيل كارولين، نحو المواطنة
- آمال خير الله، منظمة الاخبار العربية والاروبية
- رشا نصر الدين، اتحاد المقعدين اللبنانيين
- ايمن مكّي، وزارة الاقتصاد والتجارة اللبنانية
- وسيم بو ملح، منتدى الشباب الاقتصادي
- كفاح احمد، اتحاد المرأة الاردني
- أهل شواهنة، جمعية النساء العربيات في الأردن
- مروى محمود، جمعية الاسر التنموية الخيرية
- عبد الرحمن سلطان، جمعية اصدقاء الارض
- احمد الكوفحي، جمعية البيئة الاردنية

## مقدمة

إلى القارئة/ القارئ العزيز(ة)

تعتقد شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ان الشراكة الحقيقية بين الاطراف الاساسيين المعنيين بعملية التنمية، أي الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني هي شرط من شروط تحقيقها. لذلك تعمل الشبكة منذ تأسيسها على المساهمة في تقوية وتمكين منظمات المجتمع المدني لكي تصبح شريكا فاعلا وقويا في العملية التنموية. فتقوم بدور مؤثر في رسم السياسات الوطنية لاسيما تلك التي تصون الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

كما تسعى الشبكة إلى تحفيز هذه المنظمات على تفعيل دورها في مجال المناصرة والمدافعة بالإضافة إلى دورها الأساسي في تقديم الخدمات والتخفيف من وطأة التحديات الاجتماعية. وفي هذا الاطار، لا بد من الاشارة الى ان منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية لا تزال تعاني من تحديات العمل في بيئة تشريعية لا تتناسب مع الدور المطلوب منها مما يشكل عائقاً أمام تطور دورها كشريك قوي وفاعل في العملية التنموية. تظهر هذه العوائق واشكاليات علاقة منظمات المجتمع المدني مع الحكومات في المنطقة خاصة عندما تأخذ هذه الاخيرة على عاتقها دورا فاعلا في اطار المدافعة للتأثير بصنع السياسة وبتجاه التغيير الاجتماعي المنشود.

هذا وتتمحور القضايا التي تشكل أساس اهتمام الشبكة ومحاوور برامج عملها حول ثلاث مسائل رئيسة تعتبرها ذات تأثير مباشر على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: التجارة الدولية واثارها الاقتصادية والاجتماعية، برامج الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي، والاستراتيجيات الوطنية للتنمية ومكافحة الفقر.

وتحتل التجارة الدولية موقعا أساسيا في برنامج عمل الشبكة لما تحمله من تحديات، ولما لها من تأثير في إضعاف قدرات الدولة في صياغة السياسات والبرامج التنموية، وفي الحد من امكانياتها في الدفاع عن مصالح المواطنين

وحقوقهم وفي صياغة التشريعات والقوانين، لاسيما حول السياسات المالية والاقتصادية والاجتماعية، مما يؤثر مباشرة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

كما وينبع اهتمام الشبكة في القضايا المتعلقة بالتجارة العالمية انطلاقاً من قناعتها الراسخة بعلاقة التجارة بالتنمية. هذا ويتشعب النقاش حول اشكاليات هذه العلاقة؛ فهناك من يعتبر أن تحرير التجارة وفتح الاسواق ضروريان لتحقيق التنمية والى معالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية. وهناك بالمقابل، من يقول بأن التجارة هي أداة من أدوات تحقيق التنمية وانها ليست هدفاً بذاتها. الا ان ذلك دونه العديد من الشروط والمناخات الملائمة المطلوب توفيرها لتسريع عجلة التنمية حيث انه لا يمكن لتحرير التجارة أن يساهم في العملية التنموية بمعزل عن هذه الشروط. وفي ظل هذا النقاش، تُطرح الاشكالية المتعلقة بدور الدولة، ففي حين يراها اصحاب الرأي الثاني ناظماً ومخططاً وضامناً لحقوق المواطنين، فضلا عن دورها الرعائى في الاساس، لا يرى أصحاب النظرية الاولى في دور الدولة أكثر من مجرد آلية لتطبيق قوانين السوق والسهر على حسن تنفيذ الاتفاقيات التجارية.

وفي ظل حمأة هذا الحوار، ومن موقع انحيازها لقضايا التنمية، رأت شبكة المنظمات العربية للتنمية أن تسهم فيه من خلال العمل على تقوية منظمات المجتمع المدني العربية وتمكينها لتصبح شريكا فاعلا وقادرا على المساهمة في رسم السياسات والاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق التنمية ومراقبة تأثير اتفاقيات تحرير التجارة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وفي إطار البرامج السنوية التي تنفذها الشبكة، تبلورت أكثر فأكثر المخاطر الناجمة عن سياسات تحرير التجارة وتحدياتها على التنمية وحقوق الانسان. وقد رصدت الشبكة أن معظم البلدان العربية التي انضمت الى اتفاقيات تحرير التجارة، إن كانت متعددة الاطراف أو إقليمية أو ثنائية، أو تلك التي لا زالت تفاوض للانضمام اليها، لا تمتلك الرؤية التنموية الشاملة التي تحدد الاولويات إذ غالباً ما يتم التعاطي مع ملفات الانضمام بوصفها ملفات تقنية فحسب، وغالبا ما يتم توقيع الاتفاقيات تلبية لحاجات سياسية لا تراعي بالضرورة الاولويات الوطنية.

كما تبين ان منظمات المجتمع المدني تحجم عن مقارنة هذه الملفات الهامة والحيوية لاسباب عديدة، فإما لكونها

لا تدرك حقيقة تأثيرها وما تسببه من تحديات تملئها على الصعيدين الوطني والاقليمي، أو لانها تعتبر أن هذه المسألة هي من التعقيد بمكان بحيث تفضّل عدم مقاربتها والتعاطي معها. وفي حالات عديدة، يتم التعاطي مع هذه الملفات من موقع الرفض المطلق من غير بذل العناء للبحث عن التبريرات والاثباتات أو القيام بالبحث العلمي لاقتراح البدائل.

وفي هذا المجال، قررت شبكة المنظمات العربية للتنمية خوض غمار قضايا التجارة وتأثيرها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال تنفيذ الاستراتيجيات التالية:

**1- بناء القدرات الذاتية والمساهمة في بناء قدرات منظمات المجتمع المدني عموماً لا سيما تلك التي تعمل في مجالي التنمية وحقوق الانسان، ورفع نسبة وعيها حول القضايا التجارية من خلال توفير المعلومات الضرورية وتداولها وتحليلها وتعميمها.**

**2- التعاون مع الجهات الحكومية، من وزارات معنية وفرق التفاوض والخبراء، والجهات ما بين حكومية، كجامعة الدول العربية والمؤسسات الاقليمية ذات الشأن، ومع القطاع الخاص من خلال اتحادات الغرف والقطاعات الانتاجية لاسيما الزراعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

**3- تنظيم حوارات حول قضايا التجارة بمشاركة الاطراف المعنية وإعداد المادة التحليلية الضرورية التي تعبر عن المواقف الموضوعية لمنظمات المجتمع المدني من قضايا تحرير التجارة**

**4- تشكيل ائتلافات وبناء تحالفات وطنية تقوم بمهام المناصرة والمدافعة لحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والضغط والتأثير بمجريات التفاوض وبالسياسات العامة وصناعة القرارات.**

فدأبت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية منذ بداية العام 2001 الى متابعة المسائل المتعلقة بالتجارة العالمية وتحدياتها على المنطقة العربية. فنظمت أول ورشة عمل إقليمية بالتعاون مع شبكة العالم الثالث وبرنامج الاعم المتحدة الانمائي، شارك فيها عدد من نشطاء منظمات المجتمع المدني وخبراء في قضايا التنمية والتجارة من مختلف الدول العربية. وعملت بعدها الى تنظيم منتدى عالمي حول منظمة التجارة العالمية في بيروت بمشاركة عشرات الناشطين العرب والجانب بموازة الاجتماع الوزاري الرابع للمنظمة والذي انعقد في الدوحة. وقد نظمت الشبكة العديد من اللقاءات الاقليمية التي شاركت فيها عشرات المنظمات وأخرى بمشاركة ممثلين عن الحكومة

وعن قطاعات الاعمال، ركزت بمعظمها على التحديات العامة والقطاعية التي تواجهها المنطقة والبلدان العربية جراء تصعيد وتيرة التفاوض للانضمام الى منظمة التجارة العالمية والى اتفاقيات التجارة الحرة الاخرى. هذا فضلا عن الاجتماعات الوطنية والاقليمية التي عملت على تنظيمها حول اتفاقيات الشراكة الاوروبية المتوسطة الى أن تم تأسيس المنبر المدني الاوروبي المتوسطي في العام 2005 في لوكسمبرغ واطلاق فروع له في أكثر البلدان العربية. وقد التحقت الشبكة في أكثر من تحالف دولي يعنى في قضايا التجارة لعل ابرزها هو المنتدى الاجتماعي العالمي وشبكة عالمنا ليس للبيع.

وفي هذا السياق، جاء إعداد هذه الرزمة ليشكل المادة الحيوية التي تساعد قيادات منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية على تعميق الفهم حول قضايا وتحديات التجارة، وعلى إعداد استراتيجيات وخطط عمل للمدافعة والمناصرة في هذا المجال، ولتنظيم أنشطة تدريبية تساعد على بناء القدرات ورفع مستوى الوعي حولها.

وقد نظمت الشبكة لقاءً تشاورياً تناول الرزمة، شارك فيه ممثلون عن منظمات غير حكومية من لبنان والاردن ومصر، لاختبار مدى ملاءمتها وسهولة استخدامها، وبالتالي تطويرها وفق الملاحظات والنتائج التي خلصت اليها المناقشات.

إن هذه الرزمة هي محاولة لتأمين مادة نابعة من التجارب المحلية والاقليمية، وهي تعتمد على حالات حقيقية مستقاة من الواقع العربي في سعي الى التعبير عن حقيقة الهموم والتحديات لشعوب المنطقة.

زياد عبد الصمد  
المدير التنفيذي  
(حزيران/ يونيو 2008)  
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية  
للتنمية

## المحتويات

### دليل استخدام الرزمة

#### الفصل الأول: مدخل إلى المدافعة وقضايا التجارة الدولية

١. ما هي المدافعة
١١. لماذا نمارس المدافعة؟
١١١. حول دور منظمات المجتمع المدني في عملية المدافعة
- بعض العوائق التي قد تواجه الدور الفاعل لمنظمات المجتمع المدني في المدافعة
١٧. لماذا تعتبر التجارة قضية مدافعة مهمة بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني؟
٧. نبذة حول عملية وضع السياسات التجارية
- أين يتم تطوير سياسات التجارة؟
٧١. السياسات التجارية وواقع حقوق الإنسان
- أسباب تعارض أجندات التجارة مع أجندات حقوق الإنسان
٧١١. نبذة عن الدور الذي لعبته منظمات المجتمع المدني في اطار حملات المدافعة حول قضايا التجارة
- الأدوار المختلفة التي تأخذها منظمات المجتمع المدني في المدافعة حول التجارة
٧١١١. مدخل الى تطوير حملة مدافعة حول قضايا متعلقة بالتجارة

#### الفصل الثاني: خطوات رئيسية في إطار تطوير حملة مدافعة

١. كيف نمارس المدافعة
١١. الخطوات التخطيطية والتنفيذية لإستراتيجية حملة مدافعة

- a. الخطوة الأولى: تحديد القضايا ذات صلة بالسياسات Policy Issues وترتيبها حسب الأولوية
- b. الخطوة الثانية: تجميع وتحليل المعلومات حول القضية
- c. الخطوة الثالثة: كيفية تطوير المهمة Mission، والأهداف العامة والخاصة
- d. الخطوة الرابعة: تحليل التشريعات أو السياسات والتأثير فيها
- e. الخطوة الخامسة: تحديد الأطراف المعنية
- f. الخطوة السادسة: تحليل وتحديد قنوات التأثير
- g. الخطوة السابعة: تطوير الرسالة، والاتصالات الاستراتيجية
- h. الخطوة الثامنة: تحديد وسائل العمل مع الإعلام/ المدافعة الإعلامية
- i. الخطوة التاسعة: وضع خطة عمل
- z. الخطوة العاشرة: تحديد الموارد المطلوبة (بشرية ومادية)
- k. الخطوة الحادية عشرة: تنمية الموارد/ التمويل/ الدعم المالي
١. الخطوة الثانية عشرة: بناء التحالفات/ الائتلافات/ الشبكات المطلوبة
- m. الخطوة الثالثة عشرة: متابعة وتقييم حملة المدافعة

#### دراسات الحالة:

- ١) "اللقاء من أجل الانتخابات البلدية والاختيارية"؛ حملة "بلدي.. بلديتي.. بلديتي"
- ٢) "الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية"؛ تنظييم صغار المزارعين
- ٣) "اتحاد المعقدين اللبنانيين"؛ حملة قانون ٢٢٠ / ٢٠٠٠
- ٤) منظمات المجتمع المدني تقف في وجه اتفاقية التجارة الحرة؛ تجربة المغرب
- ٥) "هيئة تنسيق العمل البيئي الاردني"؛ حملة لمنع اقامة مستشفى حكومي في غابة بالقرب من عمان (الغابة الاسكندنافية)



# الفصل الأول: مدخل الى المدافعة وقضايا التجارة الدولية

## دليل استخدام الرزمة

هذه الرزمة معدة للاستخدام من قبل النشطاء في منظمات المجتمع المدني ممن لهم تجربة في مجال حملات المدافعة. صممت الرزمة لتخدم كأداة لدعم عملية تطوير وتقوية حملة مدافعة، لكنها ليست كافية للقيام بالتخطيط الكامل لحملات المدافعة بدون الاحتكام الى خبراء في هذا المجال. تؤمن الرزمة مادة نابغة من التجارب المحلية والاقليمية، وهي تعتمد على حالات حقيقية مستقاة من الواقع العربي في سعي الى التعبير عن حقيقة الهموم والتحديات لشعوب المنطقة.

بالتالي، من المفيد استخدام الرزمة بالموازاة مع عملية التخطيط والتفعيل لخطة مدافعة أو في اطار مراجعة حملة مدافعة قائمة وتطوير احدى المجالات في اطار الحملة. كما يمكن أن يستفيد من الرزمة كل من يسعى للتعرف على خصوصية العمل على المدافعة في قضايا السياسات التجارية، بحيث تؤمن الرزمة مدخل للامور الخاصة التي يجب أخذها بعين الاعتبار في مجال السياسة التجارية واثارها الاقتصادية والاجتماعية.

# الفصل الأول: مدخل الى المدافعة وقضايا التجارة الدولية

يتناول الفصل الأول مفهوم " المدافعة" بمعناه العريض، أي " المدافعة" الموجهة نحو تغيير السياسات العامة أو الأوضاع والمواقف أو البرامج المطبقة، سواء كانت في جمعية أو مؤسسة أو أي نوع آخر من المنظمات المحلية أو الدولية. وسوف يجيب هذا الفصل على الأسئلة التالية

١- ما هي المدافعة؟

٢- لماذا نمارس المدافعة؟

كما يقدم الفصل مدخلاً لإلقاء الضوء على أهمية اعتبار السياسات التجارية وأثارها على التنمية وحقوق الإنسان قضية مدافعة مهمة بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني. وسوف يوفر الفصل معلومات أولية حول القضايا التالية:

- عملية وضع السياسات التجارية
- آثار السياسات التجارية على واقع حقوق الإنسان
- أهمية تنظيم حملات المدافعة حول قضايا التجارة من قبل منظمات المجتمع المدني
- الأدوار المختلفة لمنظمات المجتمع المدني في المدافعة حول التجارة
- مدخل إلى تطوير حملة مدافعة حول قضايا متعلقة بالتجارة

إن ملايين الجداول الصغيرة لن يكون لها أثر عبر الصحراء، فسوف ينسرب ماؤها في عمق الرمال. ولكن توحيدها معاً قد يصنع نهرًا كبيراً بما يكفي ليكون باديًا للناظر.  
جبران خليل جبران

**Millions of small streams would never make it across a desert; their waters would disappear in the depths of the sands. But, put together, they make a river, big enough to get across.**

*Khalil Jubran*

## ١. ما المدافعة؟

### ++ كلما كان التغيير مطلوبًا، كان للمدافعة دور أكبر.

تعد المدافعة في أبسط معانيها عملية تعبير عن قضية معينة أو سياسة معينة. ومشتق معناها الإنجليزي عن المصطلح اللاتيني "vocare" (أن أدعو). والمقطع الأول "ad" (يعني: إلى. أو نحو): ومن ثم يصبح معنى advocacy هو "الدعوة إلى".

وهناك كثير من التفسيرات لمعنى "المدافعة". دون الاتفاق على تعريف واحد.

فكلمة "مدافعة" لها عدة معان. بل إنها قد تُترجم بطريقة مختلفة وفقا لاختلاف للثقافات. فمثلا، في الوقت الذي تفهم فيه بعض المنظمات غير الربحية "المدافعة" كسبباً للتأييد lobbying، تراه منظمات أخرى إقناعًا أو إعلامًا.

ولا يكفي تعريف واحد لفهم الكيفية التي تؤثر بها الجماعات على صانعي السياسات، أو الطريقة الأفضل لاتخاذ الخطوات اللازمة للحماية ضد الانتهاكات السياسية.

في هذا الإطار، قدمت بعض الجماعات والمنظمات تعريفًا للمدافعة يساعدهم في وصف مبادراتهم. مثال:

● المدافعة هي استراتيجية تستخدمها المنظمات غير الحكومية ونشطاء المجتمع المدني للتأثير على السياسات.

● المدافعة هي خلق أو إصلاح سياسات معينة، والتطبيق والإنفاذ الفعّال لها.

● المدافعة هي عبارة عن خطة عمل، أو مجموعة من الترتيبات الموضوعية للتأثير على التدابير وتحديد القرارات.<sup>3</sup>

### ++ المدافعة هي العمل مع أناس ومنظمات لخلق واقع مغاير.

● المدافعة هي التعبير. وجذب انتباه المجتمع لقضية مهمة، وتوجيه صانعي القرار نحو الحل.<sup>4</sup>

● المدافعة هي حرك أو مجموعة من التحركات بُغية تغيير سياسات أو مواقف تأييدًا لهدف سياسي محدد.

● المدافعة هي وضع مشكلة ما على جدول الأعمال، وتوفير حل لها، وبناء التأييد للعمل على كل من المشكلة والحل.

● المدافعة هي مشاركة الناس في عمليات صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم<sup>5</sup>

● المدافعة هي القيام بتأييد قضية أو مسألة ما لتحقيق نتيجة مرغوبة.

### ++ أصواتنا بحاجة إلى أن تصل إلى صانعي القرارات المتعلقة بحياتنا وحقوقنا

إنها حرك موجّه نحو تغيير سياسات، أو مواقف، أو برامج.

● المدافعة هي سلسلة من الأنشطة المجتمعية تهدف إلى إقناع صنّاع القرار لتمرير، أو دحض، أو تعديل قانون أو سياسة أو إجراء.

● المدافعة هي مجموعة من الأعمال الموجهة إلى صنّاع القرار في تأييد قضية سياسية معينة.

### تعريف شامل للمدافعة:

المدافعة هي تحرك أو مجموعة تحركات موجهة إلى تغيير سياسات، أو مواقف، أو ممارسات أو تشريعات في إطار مؤسسات معينة ولتأييد هدف سياسي معين.

## ٢. لماذا نمارس المدافعة؟

### ++ كفي تكون المدافعة ناجحة يجب أن تتم على مستويين، هما: التأثير في السياسات وتمكين المواطن

نمارس المدافعة لأننا نريد:

1. حماية واحترام حقوقنا السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى حقوق الجماعات والمجتمعات المختلفة مثل النساء، والشباب، والأطفال، وذوي الاحتياجات الخاصة، والشعوب الأصلية، والشعوب تحت الاحتلال.
2. بناء التأييد لقضية أو مسألة عامة على المستوى المحلي، والوطني، والدولي.
3. التأثير في الآخرين لمساندة قضيتنا.
4. التأثير في التشريعات التي تؤثر في قضيتنا.
5. رفع الوعي حول واقع عامة الناس وبالمشكلات الخاصة التي تواجههم.
- ٦.
٧. حل مشكلات معينة من خلال اجراء تغييرات ملموسة في السياسات.
8. تقوية وتمكين المجتمع المدني لأخذ المسؤولية.
9. تعزيز وتكثيف الديمقراطية.
10. ممارسة قوة التغيير كمنظمات مجتمع مدني.

### ++ إننا ندعو، ونعبر، من أجل علاقة أفضل وأكثر عدلاً بين الناس والبشرية عامة

**يوجد دائماً تغيير مقصود إحدائه في إطار حملة المدافعة، ويمكن ان يشمل:**

- تغيير في سياسة، أو تطوير سياسة جديدة.
- تغيير في الممارسة، وفي درجة الوعي والفهم ما يؤدي الى تغيير في الاتجاهات والسلوك.

### للمدافعة ثلاثة جوانب عريضة، هي:

- \* كسب التأييد: التأثير عبر الاتصالات المباشرة والخاصة مع صناع القرار
- \* الحملة: التحدث على الملأ حول قضية لابرز رؤية تسعى إلى توليد استجابة الجمهور العريض
- \* التعليم: بناء الفهم لقضية ما لتوفير سياق أكثر استجابة للتغيير.

### ++ عمل المجتمع المدني يشمل الدعوة للتغيير الاجتماعي

### وللمدافعة أربعة أبعاد أو أهداف عامة:

- **بُعد سياسي:** التغيير في السياسات، والاتجاهات، والممارسات، والبرامج. وفي اتجاه تخصيص الموارد.
- **بُعد المجتمع المدني:** تعزيز قدرة المجتمع المدني وتمكينه. بحيث يمكن للمواطنين القيام بأدوار مؤثرة في صنع السياسات واتخاذ القرارات.
- **بُعد الفضاء الديمقراطي:** تحسين إمكانية المحاسبة للقائمين على القيادة والحكم. وزيادة شرعية مشاركة المجتمع المدني في صنع السياسات واتخاذ القرارات.
- **بعد شخصي:** تحسين مكاسب الناس المادية فيما يتعلق بنوعية الحياة، وتوسيع وعيهم كمواطنين لهم حقوق وعليهم واجبات، ومسؤولية عن تصرفاتهم وأعمالهم.

## ٣. حول دور منظمات المجتمع المدني في عملية المدافعة

ينظر إلى ”المدافعة“ بوصفها تشكل دورًا أساسيًا من أدوار المجتمع المدني، وهي تكمل أدواره الأخرى في تقديم الخدمات.

وفي ظل الحكم اللامركزي والديمقراطي، يمكن ان يضطلع المجتمع المدني بأربع مهام رئيسة:

١. **داع إلى تمثيل المصالح الخاصة بالقواعد الشعبية للمنظمات**
٢. **مقدم للخدمات وللتوعية، في مجال التعليم، والصحة، والقطاعات الأخرى**
٣. **شريك مع الحكومة في التخطيط للتنمية المستدامة، وتعزيز فهم النظام اللامركزي**
٤. **مراقب ومُسيئِل لسياسات وبرامج الحكومة**
٥. **راصد للانتهاكات التي قد تحدث في مجال الحقوق**
٦. **مدافع عن مصالح الفئات المستهدفة التي لا صوت لها**

### بعض العوائق التي قد تواجه الدور الفاعل لمنظمات المجتمع المدني في المدافعة:

لا تقوم بالأدوار أعلاه جميع قطاعات المجتمع المدني، نظرًا لوجود بعض العوائق التي حد من قدرتها، وتقف حائلًا أمام زيادة تأثيرها وتحسين أدوارها في المجتمع. ففي المنطقة العربية مثلاً، نجد أن المجتمع المدني تسيطر عليه مفاهيم العمل الخيري والرعاية الاجتماعية، وينخرط على نحو رئيس في تقديم الخدمات والمساعدات ويقوم بالرعاية الاجتماعية. ولكن بما ان للرأي العام دوراً أساسياً في تحديد الإرادة السياسية، فعلى المجتمع المدني أن يلعب دوراً رئيسًا في رفع الوعي والمساهمة في الحوار السياسي.

نادرا ما يكون إنجاز تغيير السياسات سريعًا وسهلاً، حيث توجد عقبات متعددة محتملة قد تحول دون تحقيقه. وللمساعدة في فهم وتكوين فكرة واضحة عن هذه العوائق التي تؤثر في دور منظمات المجتمع المدني في البلدان العربية، نلقت الى الجدول التالي والذي يحدد العوامل الموضوعية والذاتية التي تحول دون تحقيق هذه المنظمات لاهدافها<sup>٦</sup>.



## من العوامل الموضوعية المؤثرة

- الانظمة الشمولية، وغير الديمقراطية في أكثر البلدان العربية التي تقيد وتفرض السيطرة على أنشطة المجتمع المدني.
- تأثير غياب الامن والسلام والاستقرار على أولويات اصلاح السياسات الوطنية .
- ضعف أو غياب سياسات التنمية التي يمكن للمجتمع المدني المشاركة في وضعها وتنفيذها.
- سيطرة العقلية الخيرية في وسط منظمات المجتمع المدني نظراً لأهمية وتفاعل دور الثقافة الدينية.
- القيود قانونية وإجرائية ثقيلة ومجهدة مفروضة على تأسيس منظمات المجتمع المدني وأنشطتها في أكثر البلدان العربية.
- اعتماد المركزية في صنع السياسات بحيث لا تتيح هياكل السلطة المساحة الكافية لتدخل المجتمع المدني.
- عدم إستقلالية الإعلام وضعف جأوبه مع القضايا المطروحة من قبل المجتمع المدني.
- صعوبة الوصول الى المعلومات الدقيقة والحقائق واعتمادها كمرجع في الحملات المطلوبة التي ينظمها المجتمع المدني.

## من العوامل الذاتية المؤثرة

- غياب الخطة الإستراتيجية في تنفيذ مهمة منظمات المجتمع المدني وتحقيق رؤيتها.
- عدم وضوح أهداف الحملة لجميع المشاركين فيها.
- ضعف فاعلية منظمات المجتمع المدني وغياب تأثيرها، ما يطرح الحاجة الى بناء قدرات ورفع وعي أعضائها حول موضوع المدافعة وأهميته.
- ضعف هياكل الحكم والإدارة الداخلية في الجمعيات والمنظمات بما فيها إدارة الموارد المالية والبشرية.
- نقص في الموارد البشرية الخبيرة في إعداد وتنظيم وتنفيذ الحملات.
- ضعف التشبيك بين المنظمات . ويعود ذلك الى عدة عوامل منها:
- ضعف استقرار المحيط الخارجي الذي يعيق الاتصال والتواصل
- ضعف العمل التعاوني وبروز المنافسة بين الأفراد أو المنظمات المشبكية
- ضعف الإلتزام
- قلة التمويل وصعوبة تأمينه
- ضعف في التوثيق وتوفير المعلومات والإحصاءات



## دراسة حالة رقم (١): "اللقاء الوطني من أجل الانتخابات البلدية والاختيارية": حملة بلدي.. بلديتي.. بلديتي

"اللقاء الوطني من أجل الانتخابات البلدية والاختيارية" هو حملة شعبية ضاغطة في سبيل إجراء الانتخابات البلدية والاختيارية قوامها الاساسي الجمعيات. انطلقت فكرتها من اجتماع لـ"الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات" في أوائل شهر نيسان/أبريل 1997 عقب تأجيل الانتخابات البلدية والاختيارية التي كانت محددة تواريخها في 1 و8 حزيران/يونيو من العام نفسه. دعت "الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات" الجمعيات والأفراد المهتمين في قضايا الشأن العام إلى اجتماع مفتوح (يوم 16/4/1997) للتباحث في خطوات مشتركة للحؤول دون تأجيل الانتخابات المحلية أو إلغائها. فنتج عن ذلك، بعد فترة تحضيرات دامت نحو أربعة أشهر(2)، نشوء "اللقاء من أجل الانتخابات البلدية والاختيارية" الذي أطلق حملة شعبية عرفت باسم حملة "بلدي.. بلديتي.. بلديتي" وهدفت إلى "التأكيد على الحق الديمقراطي في الممارسة الوطنية وعلى المطالبة الضاغطة لإجراء الانتخابات البلدية والاختيارية".

وصل عدد الهيئات الداعمة لـ"اللقاء" إلى ما يزيد على الـ150 هيئة من جمعيات ونقابات وأندية ثقافية ورياضية وأحزاب، إلى المؤسسات الإعلامية ودور النشر والمؤسسات التجارية الخاصة. استمرت تجربة "اللقاء من أجل الانتخابات البلدية والاختيارية" من نيسان/أبريل 1997 (تاريخ تأجيل الانتخابات) إلى حزيران/يونيو 1998 (تاريخ إجرائها).

وقد اعتمدت هذه الحملة بوجه أساسي على عريضة وطنية شعبية. هذا إضافة إلى إحياء سلسلة من اللقاءات والندوات هدفت إلى "إطلاق أوسع نقاش شعبي وسياسي وإنمائي حول موضوع البلديات" استمرت طيلة فترة الحملة. كما وضع "اللقاء" هدفين أساسيين للعريضة:

- الأول، جمع أكبر عدد ممكن من تواقيع المواطنين اللبنانيين الذين اتموا سن الثامنة عشرة.
  - الثاني، خلق حوار بين الناس عبر توقيع العريضة. وقد استطاع ناشطو "اللقاء" في نهاية تحركهم جمع 60083 توقيع من كل المناطق اللبنانية.
- إلى جانب العريضة الوطنية واللقاءات الإقليمية، اتبع "اللقاء" ثلاثة مستويات من التنظيم كان لها الفضل أيضاً في استمراريته ونجاحه، وقد شملت:
- أولاً: الاجتماعات الأسبوعية المفتوحة التي واكبت سير الحملة وعمل مختلف اللجان (المناطق، القطاعات، الإعلام، هيئات الدعم..) وحددت الخطوات الواجب تبناها.
- ثانياً: اعتماد "لائحة من الهيئات الداعمة" يجمعها رابط حر، وضمت عدداً كبيراً من الجمعيات والأحزاب والمؤسسات المتنوعة، غايتها تحصين "اللقاء" والمحافظة على وحدته من جهة، وتأمين المتطوعين للحملة من جهة ثانية.
- ثالثاً: إيجاد "شبكة من النقاط الثابتة" في مختلف المناطق حيث يتسنى للجميع توقيع العريضة،

وذلك انطلاقاً من مبدأ أن تتوجه العريضة إلى الناس حيث هم في قراهم ومدنهم.  
واكبت كل هذه التحركات والخطوات ، منذ البداية حتى تاريخ إعلان حل "اللقاء" (في 18 حزيران/  
يونيو 1998 يُعيد انتهاء آخر مرحلة من الانتخابات المحلية)، خطة إعلامية إعلانية تولى خلالها،  
وبالتنسيق مع أعضاء "اللقاء" ، عدد كبير من وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمقروء تغطية أنشطة  
الحملة ضمن رابط حر ومجاني، فكان لهذا العمل فضل أساسي في إيصال الحملة إلى أبعد ما أمكن  
جغرافياً واجتماعياً.

معد من قبل " الجمعية اللبنانية لديمقراطية الإنتخابات" – لبنان  
[/http://www.ladeleb.org](http://www.ladeleb.org)

## ٤. لماذا تعد التجارة قضية مدافعة مهمة بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني؟

عندما نتحدث حول قضايا التجارة، غالبًا ما يعتبر الموضوع مسألة تقنية تقع مسؤوليتها على الحكومة والقطاع الخاص. مفترضين أن لا مصالح للمجتمع المدني في متابعة قضايا التجارة وتنظيم الحملات بهذا الخصوص.

لكن الواقع ليس كذلك.

فالحقيقة أن التجارة، وما يرتبط بها من مؤسسات واتفاقيات قانونية، لها علاقة مباشرة بالتنمية وحقوق الإنسان. فمن حيث تطبيق الاتفاقيات المتعددة الأطراف، والاتفاقيات الإقليمية، والثنائية، لم تعد تقتصر التجارة على تبادل السلع فحسب؛ لا بل باتت تؤثر في منظورات ومفاهيم التنمية والسياسات الاجتماعية، والشؤون الداخلية، ومعايير الحياة، والتقاليد الوطنية، والمؤسسات الاجتماعية التي تمس حقوق الناس ومستويات معيشتهم.

من هنا، فإن سياسات تحرير التجارة تشكل خطرًا على



## ٥. نبذة حول عملية وضع السياسات التجارية:

✦✦ من المآخذ الأساسية على نظام التجارة الحرّة الراهن هي في أنه يركز الثروات في أيدي القلة القليلة ويضع المزارعين بمواجهة بعضهم (المزارعون في البلدان النامية مقابل المزارعين في البلدان المتقدمة)

### من الذي يقف وراء الترويج لتحرير التجارة في العالم اليوم؟

يُعدّ النظام التجاري العالمي واحدًا من أبرز أشكال العولمة الاقتصادية التي روّجت لها ودفعت بها كل من الجهات التالية:

•• الشركات متعددة القوميات

•• المؤسسات الدولية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية (مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي المعروفين أيضًا بمؤسسات برنتون وودز (Bretton Woods Institutions) \* ومنظمة التجارة العالمية.

•• الإدارات التي تتبنى نهج سياسة النيوليبرالية في البلدان النامية.

•• مجتمع الأعمال في الدول الموقّعة على اتفاقات التجارة.

### أين يتم تطوير سياسات التجارة؟

يتم وضع سياسات التجارة من خلال:

١. اتفاقات التجارة متعددة الأطراف ضمن منظمة التجارة العالمية.

٢. اتفاقات التجارة الإقليمية التي تأسست بين مجموعات من البلدان (تجمع بلدان من الجنوب أو من الشمال ويمكن أن تشمل على بلدان من الجنوب والشمال في آن)

٣. اتفاقات تجارة ثنائية بين بلدين (سواء اتفاقات جنوبية- جنوبية، شمالية- جنوبية، أو شمالية- شمالية).

## ما هي منظمة التجارة العالمية /http://www.wto.org



وفقًا للتقارير التي أعدها مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية UNCTAD والبنك الدولي، تتكاثُر عوامل عدم التوازن في نظام التجارة العالمي، وإذا تم تنفيذ أجندة منظمة التجارة العالمية كما هي مطروحة في أجندة الدوحة، ستُكون الدول الأشد فقرًا هي الخاسر الأكبر.

في الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، وقعت ١٢٣ دولة على تدشين منظمة التجارة العالمية. وهي منظمة دولية متعددة الأطراف تضع وتشرف على تطبيق القواعد والاتفاقيات الخاصة بنظام التجارة العالمية. ومن بين وظائفها إدارة مفاوضات التجارة متعددة الأطراف. ورصد سياسات التجارة الوطنية. كما أنها تروج وتعزز للتجارة الحرة والعودة الاقتصادية من خلال خفض الحواجز التجارية (التعرفة الجمركية) وإلغاء التدابير الوقائية. وتشمل اتفاقية منظمة التجارة العالمية تدابيرًا تتعلق بالسلع والخدمات والزراعة والملكية الفكرية. ووفقًا لهذه الاتفاقية، فإن الدول لا تستطيع أن تمنح دولة أخرى تفضيلات زائدة سوى من خلال اتفاقية للتجارة الحرة. وإلا سينبغي عليها منح التفضيلات نفسها لجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية. ويوجد حاليًا ١٢ دولة عربية عضوة من بين ١٥١ عضوًا في منظمة التجارة العالمية. هي: البحرين، ومصر، والأردن، والكويت، والمغرب، وعمان، وقطر، وتونس، والإمارات العربية المتحدة، وجيبوتي، والسعودية، وموريتانيا. وهناك ست دول عربية أخرى في مرحلة التفاوض للانضمام، هي: لبنان، وليبيا، والعراق، والسودان، واليمن، والجزائر.

## ما هي اتفاقات التجارة الثنائية والإقليمية؟

اتفاقات التجارة الإقليمية هي عقود قانونية بين دولتين أو أكثر. تهدف إلى تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة ووضع معايير منسجمة فيما بين البلدان الشريكة. وهذه الاتفاقات تضبط وتنظم حركة السلع والخدمات والأشخاص والأموال والأفكار. وهي في الغالب تدار بواسطة سكرتارية إقليمية تمثل الدول الأعضاء، مثل دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية في حالة الاتفاقية الإقليمية بين الدول العربية (المنطقة العربية الكبرى للتجارة الحرة- الغافتا).

## غالبًا ما تغطي الاتفاقات التجارية القطاعات التالية:

- الزراعة.
- الصناعة (السلع غير الزراعية).
- الخدمات.
- حقوق الملكية الفكرية.
- سياسات التنافس.
- الاستثمار.
- المشتريات الحكومية Government procurement
- معايير تتعلق بالإجراءات الصحية.
- المعايير البيئية.
- معايير العمل.
- آليات فض النزاعات.
- تدابير ضبط الحدود.
- النقل.
- برامج المساعدة التقنية التي تقدمها الدول المتقدمة إلى البلدان النامية.
- الدعم والإعانة (غالبًا ما تقدم بواسطة دولة متقدمة إلى دولة نامية كجزء من المعاملات التجارية).



## ✦✦ مثال حول: التجارة، والزراعة، ووسائل المعيشة الريفية

تمثل الزراعة المصدر الرئيسي للدخل بالنسبة لعدد كبير من السكان في البلدان النامية. فمن بين ٨٤٠ مليون نسمة في العالم يعانون من سوء التغذية. ٧٥٪ منهم يعتمدون على الزراعة لتأمين العيش. وتشير التقديرات في المنطقة العربية إلى أن الزراعة تمثل مصدر العيش لأكثر من ٤٠٪ من مجمل السكان فيها<sup>7</sup>. وهي تخلق أكثر من ٢٠٪ من فرص العمل في العديد من البلدان مثل سوريا، وتونس، والمغرب، والجزائر، ومصر<sup>8</sup>. كما أن صغار المزارعين في البلدان النامية الآن يمثلون أحد أكثر المجتمعات هشاشة وضعفاً وتأثراً بتحرير التجارة. ونتيجة لذلك، فإن هذه الفئات أصبحت تعاني من اتفاقيات التجارة غير المتوازنة. ومن إغراق الأسواق المحلية بالمنتجات الرخيصة المدعومة التي تضارب على المنتجات المصنعة محلياً. ومن انخفاض أسعار المنتجات الزراعية في الأسواق العالمية ونقص المعلومات حول إعادة التكيف مع موجبات الاتفاقات التي وقعت عليها حكوماتهم.

وبسبب اتفاقات تحرير التجارة، وسياسات تخفيض التعرفة الجمركية التي أدخلتها المؤسسات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية (WTO)، وصندوق النقد الدولي (IMF) [ جُددت معلومات أكثر عن هذه المؤسسات في الفصل الثاني من الرزمة. ضمن الخطوة السادسة] يواجه المزارعون في كثير من البلدان النامية منافسة غير عادلة مع منتجات زراعية مدعومة بشكل كبير تأتي من الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وبلدان أخرى متقدمة. وفي هذا السياق، يواجه المنتجون الريفيون منافسة مع هذه الواردات التي تُحد من دخولهم وسبل العيش الكريم، في حين تظل عوائق تفاضهم إلى الأسواق في البلدان المتقدمة كثيرة.

ينتج عن هذا الوضع منافسة شديدة تهدد بإزاحة فلاحي الدول النامية ومنتجاتهم من أسواقهم المحلية بسبب تحرير التجارة. فهم يواجهون مشكلات كبيرة في تسويق منتجاتهم في الأسواق المحلية وأيضاً العالمية. حيث غيرت عمليات الإغراق واتفاقيات التجارة غير الملائمة أنماط الاستهلاك والإنتاج. وهو ما يسبب مزيد من الضغوط على الموارد المائية والطبيعية المحدودة في البلدان النامية. علاوة على ذلك، فإن اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة (التريس TRIPS)، والتي تعد جزءاً أساسياً من أية اتفاقية لتحرير التجارة، تؤثر على تطوير معرفة الفلاحين وقدرتهم على استخدام البذور.

وقد عكست حكايات المزارعين وأسرهم من جميع أنحاء العالم<sup>9</sup> كيف أن عدم ملائمة سياسات التجارة التي تشكلت على المستوى الدولي يمكن أن تكون ذات أثر مباشر على تفاصيل سبل العيش على المستوى المحلي. تمثل النساء جزءاً أساسياً من هذه الجماعات المتأثرة سلبياً جراء اتفاقات التجارة الحرة. حيث إنهن يملن عموماً إلى امتلاك القليل من مقومات الإنتاج والمشاركة وخاصة في القطاع الخاص. وهذا الواقع يفصح عن نفسه في البلدان العربية أيضاً. وبالتالي، يفقد آلاف الفلاحين سبل عيشهم

ما يدفع بهم الى الاحتجاج في بلدان العالم:

- في المكسيك، خرج الفلاحون إلى الشوارع عام ٢٠٠٢ لاحتجاج على اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، والتي أدت إلى تدهور أوضاع الزراعة المكسيكية، وبخاصة زراعة الذرة التي خسرت مزارعوها إنتاجهم نتيجة الواردات الأمريكية المدعومة.
- في هايتي، خسرت الفلاحون إنتاجهم من الأرز الذي يعد العماد الرئيسي في النظام الغذائي الهايتي ويعتمد عليه ٢٠٪ من السكان كمصدر للرزق، وذلك بسبب إحلاله بالواردات الأمريكية.
- في جامايكا، تقلص إنتاج الألبان من 38 مليون لتر عام 1993 إلى 18 مليون لتر عام 2002 بسبب الواردات الرخيصة من مسحوق الألبان المدعومة من الاتحاد الأوروبي.
- وفي الموزمبيق، تم فقدان جزء كبير من إنتاج جوز الكابيلي cashew nuts الذي كان يشكل تاريخياً الحصة الأكبر في الاقتصاد الموزمبقي ويوفر دخلاً لعدة ملايين من الناس قبل أن يفقدوه بسبب وصفات التحرير التي صاحبت برنامج التكيف الهيكلي المفروض من قبل البنك الدولي في ثمانينيات القرن المنصرم.
- في سوازيلاند، وبالرغم من أن السكر ينتج بالتكلفة نفسها التي ينتج بها في الاتحاد الأوروبي فإن سوازيلاندا غير قادرة على منافسة صادرات السكر المدعومة من الاتحاد الأوروبي، وهو ما أدى إلى فقدان 16.000 فرصة عمل في صناعة السكر، و20.000 وظيفة مرتبطة ارتباطاً غير مباشر بهذه الصناعة، مثل التعبئة والنقل.

نظراً إلى ضعف القدرة التنافسية للسلع الزراعية المنتجة محلياً في البلدان النامية أمام نفاذ السلع الزراعية المدعومة من الخارج، انهيار قطاع الزراعة في البلدان النامية التي باتت تعتمد في أمنها الغذائي على الاستيراد من الخارج أو على المعونات الخارجية. ومع تفاقم أزمة أسعار المواد الغذائية مؤخراً، ونظراً إلى ضعف الإنتاج المحلي، استفحلت أزمة الغذاء في البلدان النامية والتي باتت تهدد مئات الملايين من الفقراء.

## الحق في الغذاء

وهكذا، فقد تم تقويض الحق في الغذاء بفعل سياسات التجارة والاستثمار غير الملائمة في كل من الدول النامية والمتقدمة. وما زالت مجموعات المجتمع المدني تعمل على تطوير مفهوم الحق في الغذاء والحقائق بأليات أكثر عمقا وتطوراً من أجل تحديد كيفية جعل سياسات التجارة والاستثمار مسؤولة تجاه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وخاصة عن الحق في الغذاء. وقد تشبثت جماعات المجتمع المدني وحركات المزارعين في كثير من المناطق بإطار "السيادة الغذائية" كمقاربة سائدة، تشمل الحق في الغذاء. وهناك مجموعات في المجتمع المدني تتقدم بقضايا إلى المحاكم بحق الهيئات الحكومية لإخفاقاتها في المحافظة على الحق في الغذاء ولعدم الوفاء بالتزامات الدولية في هذا المجال، بما فيها "التعليق العام رقم 12" الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة بخصوص الحق في الغذاء المناسب والخطوط التوجيهية التطوعية بخصوص الحق في الغذاء والصادرة عن منظمة الغذاء والزراعة التابعة للأمم المتحدة.

## ٦. السياسات التجارية وواقع حقوق الإنسان

### السياسات التجارية وحقوق الإنسان؛ صراع أساسي بين الإطارين الرئيسيين للقانون الدولي

إن حقوق الإنسان هي مكتسبات:

- مرسخة في الشريعة الدولية لحقوق الإنسان التي تشمل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. والعهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية (1964) والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- ينبغي احترامها، وحمايتها، وإعمالها (تطبيقها)
- تتطلب كفاءة الدول لوسائل إنصاف فعالة لكل من تنتهك حقوقه/ها. متضمنًا ذلك العملية القضائية إذ حيث تنص المادة الثامنة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن "لكل شخص حق اللجوء والوصول إلى المحاكم الوطنية المختصة لإنصافه الفعلي من أية أعمال تنتهك الحقوق الأساسية التي يمنحها إياه الدستور أو القانون".
- لها أولوية الالتزامات الحقوقية بقدر يفوق ما للسياسات الاقتصادية التي غالبًا ما تؤدي إلى تهميش مبادئ وأدوات وآليات حقوق الإنسان.

إن إعمال التزامات الدولة فيما يتعلق بحقوقنا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يتطلب وجود مساحة سياسية لدى الحكومات لوضع السياسات الهادفة إلى تحقيق هذه الحقوق. فالحكومات تحتاج، على سبيل المثال، إلى ريع أو أرباح من التعريفات الجمركية التي يمكن أن تنفق لتقديم الخدمات العامة. وكذلك تحتاج إلى وضع سياسة صناعية لضمان أن يتمتع المنتجون الوطنيون بمستوى المنافسة في السوق الدولية. ولكن الالتزامات المفروضة في ظل اتفاقات التجارة تجعل تحقيق ذلك أمرًا صعبًا على حكوماتنا.

### حقوقنا معرضة لخطر حقيقي بفعل نظام التجارة الحالي... على سبيل المثال:

حقنا في الصحة والحصول على الأدوية مهدد من اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة (TRIPS) والتي تضع قدرة المواطنين على الحصول على الأدوية تحت سيطرة شركات الصناعات الدوائية متعددة الجنسيات وترفع التكاليف المفروضة على المواطنين في البلدان النامية.

حقنا في المياه والتعليم مهدد من تحرير الخدمات. فالاتفاقية العامة حول التجارة في الخدمات في ظل منظمة التجارة العالمية تضع ضغوطًا على البلدان لتحرير قطاعات حيوية من بينها المياه والتعليم والتي تعدّ أساسية لإدراك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

حقنا في الغذاء مهدد بسبب الاتفاقية الخاصة بالزراعة والتي تفرض نظامًا زراعيًا عالميًا يتصف بعدم العدالة والانحياز الشديد، حيث توفر الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي دعمًا للقطاعات الزراعية الوطنية لديها، وهو ما يخفض من أسعار المنتجات الغذائية حول العالم ويسمح بإغراق أسواق الدول النامية بالمنتجات الغذائية الرخيصة.

حقنا في العمل مهدد بفعل تحرير الاقتصاد وسحب يد الدولة وإضعاف سياسات الحكومات الناتج عن عملية تحرير التجارة والاستثمار، وهو ما يفرض حالة من انعدام فرص العمل ويزيد من أعداد العمال المفتقدين لشبكات الأمان.

### أسباب تعارض أجنادات التجارة مع أجنادات حقوق الإنسان:

- إن حكوماتنا لا تنسق بين التزاماتها ومسؤولياتها.
- إن مفاوضاتنا في مجال التجارة غالبًا ما يجهلون التزامات حقوق الإنسان.
- غالبًا ما لا يتم اعتبار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كحقوق قانونية ملزمة؛ ذلك بسبب طبيعتها المعقدة. بالرغم من أنها تتطلب التزامات قانونية لتحقيقها.
- إننا نفتقد الأطر المأسس (سواء على الصعيد الوطني أو العالمي) لمناقشة العلاقات بين حقوق الإنسان والتجارة. إن التجارة آخذة في تفويض قدرة الحكومات على استخدام أدوات سياسية policy tools متنوعة للوفاء بالتزاماتها تجاه حقوق الإنسان.
- تكثر الفروق المؤسساتية والثقافية بين المجتمعين الحقوقي والتجاري، وتشمل التالي:
- إن الاقتصاديين الذين يقودون أجندة التجارة يركزون على المدى البعيد. ويرون أن تحرير التجارة يفضي إلى نمو اقتصادي بما سيخدم تحقيق حقوق الإنسان.

• بينما المدافعون عن حقوق الإنسان الذين يتبنون أجندتها ينظرون إلى الأثر قصير المدى على المجتمعات المختلفة وعلى توزيع آثار السياسات؛ فهم يرون أن النمو الاقتصادي لا ينبغي أن يعطى الأولوية على حساب الالتزامات بحقوق الإنسان.

## ماذا عن البلدان العربية وتحرير التجارة؟

لقد وقّعت الدول العربية، شأنها في ذلك شأن دول نامية أخرى، على اتفاقات تجارية ثنائية وإقليمية ومتعددة الأطراف. وهذه الخطى السريعة نحو تحرير التجارة تتم مع دول متقدمة وأقوى من الناحية الاقتصادية والسياسية، وهي بشكل رئيسي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وقد ثبت أن لهذه السياسات آثارًا اجتماعية-اقتصادية متعدّدة؛ حيث تهدد منظورات التنمية لدى الدول النامية وتفرض قيودًا سياسية على الحكومات. فضلًا عن ذلك، هناك عدم وضوح في الترابط بين القواعد المفروضة بفعل الاتفاقات المختلفة، مما يؤثر سلبًا على خطط ونتائج التعاون الإقليمي بين الدول العربية.

في عام ١٩٩٩، خرجت منظمات المجتمع المدني إلى الشوارع للمرة الأولى لمناهضة الاجتماع الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في مدينة سياتل الأميركية. وقد نقلت هذه التعبئة الجدل حول التجارة إلى عامة الناس والرأي العام وأظهرت الآثار المترتبة عن اتفاقيات التجارة الدولية حول حقوق الإنسان، والبيئة، والتنمية المستدامة. وقد أخذت الحركة الهادفة إلى تغيير قواعد التجارة الدولية شكّل حركة البحث عن "عدالة دولية". فقد اتخذت من منظمة التجارة العالمية هدفًا لأنشطة التعبئة ضد قواعد التجارة الدولية، ثم بدأت الجماعات المنخرطة فيها إعطاء المزيد من الاهتمام للاتفاقات التي تتم على المستويين الإقليمي والثنائي، مثل اتفاقات الاتحاد الأوروبي مع دول أفريقية ومتوسطية، بالإضافة إلى اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، واتفاقات التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والدول النامية. وقد كان من أساسيات ممارسة الحملات في هذا المجال حقيقة أن السياسة العالمية المرسومة في منظمة التجارة العالمية أو في مؤسسات أخرى ذات تأثير مباشر على صنع السياسات الوطنية، وبالتالي على عملية التنمية. فنحن لا يمكننا عزل العامل العالمي عن الإقليمي والوطني عندما تكون الحملات متعلقة بقضايا التنمية.

## الاهداف الرئيسية لأنشطة التعبئة التي يمارسها المجتمع المدني حول قضايا التجارة:

- ضمان أن تكون سياسات التجارة منسجمة مع متطلبات خطط التنمية الوطنية.
- التأكد من أن سياسات التجارة لا تتعارض مع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- التعبير عن المصالح الحيوية للقطاعات الإنتاجية الوطنية. وغيرها من الأطراف المعنية في أية سياسة واتفاقية تجارية. وذلك من خلال أنشطة التعبئة المختلفة.
- التعبير عن أصوات المجتمعات المستضعفة المختلفة الغائبة عن صنع السياسات العالمية والإقليمية والوطنية حول التجارة والقضايا المتعلقة بالتنمية.
- المساعدة في تخفيف الآثار السلبية الناجمة عن اتفاقات التجارة على القطاعات والمجتمعات الوطنية المختلفة.
- الحد من هيمنة الشركات متعددة الجنسيات على وضع أجندة تجارية غير عادلة.
- وضع رؤية للعولمة وسياسات التجارة تقوم على العدالة وحقوق الشعوب، ولا تركز إلى أجندة الشركات الربحية.

## ٧. نبذة عن الدور الذي لعبته منظمات المجتمع المدني في اطار حملات المدافعة حول قضايا التجارة

لقد تزايد دور منظمات المجتمع المدني العاملة على قضايا التجارة منذ تسعينيات القرن المنصرم. وقد تنوعت أدوات المدافعة المستخدمة في كسب التأييد تنوعًا ملحوظًا بين المنظمات وبين المناطق. أضف إلى ذلك، أن منظمات المجتمع المدني قد تولت أدوارًا مختلفة وأنواعًا عديدة من التعبئة في هذا المجال. وكانت الاحتجاجات والتعبئة الجماهيرية الاستراتيجية هي الأكثر بروزًا. ولاسيما عندما أسهمت احتجاجات الشارع في مدينة سياتل ومدن أخرى في انهيار المفاوضات متعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية. ولكن هناك أيضًا أنواع أخرى من المدافعة حول سياسات التجارة تشمل ما يجري في بيوت الخبرة، والجامعات، والمجتمع القانوني، والمنظمات القاعدية، وجماعات البحث والمدافعة، والمنظمات غير الحكومية السياسية، والحركات الاجتماعية المنخرطة في العمل على قضايا التجارة.

## يمكن تصنيف ثلاث فئات لتحالفات وشبكات منظمات المجتمع المدني العاملة في قضايا التجارة وفق الدور الوظيفي الذي تؤديه:١٠

١. "شبكات التعبئة"، ويتمثل هدفها الرئيس في دعم مجموعة معينة من الأنشطة.
٢. "شبكات فنية"، مصممة لتوفير المعلومات لمنظمات المجتمع المدني لتيسير مشاركتها في العملية السياسية.
٣. شبكات مكرسة لخدمة البلدان النامية، ويطلق عليها "السكرتارية الفعلية" للفئتين أعلاه من الشبكات.

## دور المنظمات المتواجدة في جنيف (حيث المقرات الأساسية للمنظمات الدولية المعنية بقضايا التجارة)

اتخذت منظمة التجارة العالمية مقرها في جنيف، وبالتالي فإن المنظمات المتواجدة هناك تعد قريبة من المكان الذي تجري فيه معظم المفاوضات. تقوم هذه المنظمات بتوفير المعلومات التفصيلية وتقتراح الاستراتيجيات للمنظمات والشبكات حول العالم وفقاً للتطورات التي تحدث في جنيف. وهي أيضاً تعمل مع الوفود الرسمية العقيمة في جنيف (البعثات إلى منظمة التجارة العالمية) والمفاوضين، وبصورة رئيسية مع الدول النامية، بغرض توفير الدعم من خلال تقديم المعلومات، والتحليل، والتعليقات على المقترحات الخاصة بالتجارة. كما أنهم يؤمنون الدعم للمجموعات التي تأتي من خارج جنيف ويمدونها بالتسهيلات الإدارية والخدمات خلال تواجدها هناك.

## أنواع المنظمات المنخرطة في الحملات المتعلقة بالتجارة

إن مختلف منظمات المجتمع المدني لديها مساهمة في الدفاع عن العمل السياسي المرتبط بالتجارة. وتشمل المنظمات العاملة في التنمية، ومحاربة الفقر، والتعليم، والصحة، والبيئة، و المساواة بين الجنسين وكذلك العاملين مع الفلاحين والعمال الزراعيين والحدادات العمال والنقابات.

• الحركات الاجتماعية والتحالفات الجماهيرية العريضة (تنظيمات الفلاحين، والنقابات، ومنظمات المرأة، ومجموعات الشباب، والشبكات المحلية والوطنية، ومنظمات المجتمع القاعدية) لديها قدرات خاصة على تعبئة الجماهير، ونشر الوعي حول الآثار المتعلقة بالتجارة، وخلق ضغط سياسي قوي. ويمكن للحركات الاجتماعية أن تعبئ الناس حول قضايا محسوسة بعمق، مثل قضايا العمل، والتغير البيئي، والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان.

• مجموعات البحث والخبرة غير الحكومية لها دور في تقديم الخبرات والتوصيات للحكومات والمؤسسات المالية الدولية. فهي لديها دور مهم للغاية في توفير القاعدة الصلبة للبحث، وتحديد القطاعات الأكثر تأثراً، وإعلام الأطراف المعنية وتعبئتها، وتوفير التحليل الفني المعمق على مختلف المستويات، بالإضافة إلى كسب التأييد حول هذه القضايا.



تربط حملات المجتمع المدني حول التجارة، المسائل التجارية بالتغيير المناخي، والسلام والأمن، والعسكرة، والعمل، وانتهاكات حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والأمن الغذائي.

## لأدوار المختلفة التي تأخذها منظمات المجتمع المدني في المدافعة حول التجارة



إننا نشهد اليوم جدلاً حول الروابط بين التجارة والفقر والتنمية لم نشهده من قبل؛ وهذا نتيجة للجهود المتواصلة للمدافعة في جميع أنحاء العالم من أجل تغيير قواعد التجارة الدولية.

يعتبر دور منظمات المجتمع المدني مهمًا في جميع مراحل عملية صنع سياسات التجارة. إلا أن هناك مرحلتان رئيسيتان هما الأكثر ارتباطًا بطبيعة تدخل تلك المنظمات، وهما:

### أولاً) أثناء المفاوضات:

١. ممارسة الضغط والتأثير لوقف الاتفاقات غير العادلة التي من شأنها التأثير سلباً على الأطراف المعنية المحلية.
٢. الدفع من أجل شروط أفضل وللمزيد من الشفافية في العملية التفاوضية، لعكس مصالح الأطراف المحلية المعنية ولضمان أهداف التنمية الوطنية، وجنب الجور على حقوق الإنسان.

### ثانياً) أثناء عملية تنفيذ احدي اتفاقيات التجارة:

١. التركيز على استخدام الفرص لرصد أثر الاتفاقية على المجتمعات المحلية.
٢. مساعدة الأطراف المتأثرة في التغلب على التغيرات التي أدخلتها الاتفاقية (من خلال رفع الوعي بشروط الاتفاقية، ومساعدة المجتمعات في استخدام أية فرص تتيحها الاتفاقية، أو تدعيمهم في التغلب على آثار الاتفاقية السلبية المفروضة على مجتمعهم).

++ إن الحملات على قضايا التجارة مرتبطة بممارسة الحق في التنمية والديمقراطية.

## حول منظمات المجتمع المدني المنخرطة بمتابعة قضايا التجارة في المنطقة العربية

تعد المنظمات المنخرطة في المدافعة وكسب التأييد في القضايا السياسية في المنطقة العربية محدودة العدد والفاعلية مقارنة بعثيلاتها في مجال تقديم الخدمات والتنمية. فضلا عن القلة الشديدة في عدد المنظمات الناشطة في متابعة الحقوق الاقتصادية وسياسات التجارة.

من مسببات هذا الواقع الظروف التالية (١) هيمنة القضايا السياسية على أجندة مجموعات المجتمع المدني في البلدان العربية، (٢) ضعف مناقشة المسائل الاقتصادية بفاعلية في الساحة العامة في معظم البلدان العربية، (٣) اعتبار قضايا التجارة وكأنها مسائل تقنية وبالتالي لا تجذب اهتمام منظمات المجتمع المدني.

إلى أنه، يمكن الإشارة إلى ازدياد توجه المنظمات نحو العمل على موضوع السياسة التجارية نظرا لتأثيراتها على الصحة، ومصادر رزق الفلاحين، والزراعة، والبيئة. وهناك قيمة مضافة لانخراط منظمات حقوق الإنسان في متابعة أجندة التجارة واثارها على حقوق المجتمعات المختلفة، لاسيما أن منظمات حقوق الإنسان تعد أكثر خبرة نسبياً في التعامل مع الهياكل المؤسسية لصنع السياسات العالمية والإقليمية، ولها تاريخ من النشاط السياسي البناء في المنطقة.

ومن بين المنظمات الناشطة في المنطقة العربية في القضايا المتعلقة بالتجارة: جمعية الصحة والتنمية البيئية (أهيد-) وهي تستضيف أيضا الأمانة الدولية لحركة الصحة الشعوب (مصر) [www.ahedegypt.org](http://www.ahedegypt.org)  
الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية (مصر) [www.ceoss.org.eg](http://www.ceoss.org.eg)  
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية- بيروت [www.annd.org](http://www.annd.org)  
الجمعية الشباب المغربي ضد الايدز (المغرب) [www.alcsmaroc.org](http://www.alcsmaroc.org)

## ٨. مدخل الى اعداد حملة مدافعة حول قضايا متعلقة بالتجارة

### قضايا يجب أخذها بعين الاعتبار عند البدء بالعمل على قضايا التجارة

- ايتم التوقيع على اتفاقات تحرير التجارة بناء لاعتبارات سياسية أكثر منها مصالح اقتصادية
- افي معظم الحالات، لا يتم القيام بأية تقديرات للأثر الاقتصادي والاجتماعي لاتفاقات تحرير التجارة قبل التوقيع على الاتفاقات
- ايتم التفاوض على الاتفاقات والتوقيع عليها بطريقة تفتقد إلى الشفافية، ودون مشاركة فعالة من مجموعات المجتمع المدني وقطاع الأعمال
- اتعد الموارد البشرية في البلدان النامية محدودة القدرات، وبالتالي غير قادرة على حماية مصالح القطاعات الوطنية الاستراتيجية في إطار هذه المفاوضات

### الأنشطة الشائعة في حملات المدافعة حول السياسات التجارية:

١. رصد تطورات سياسات التنمية: ويشمل رصد الآثار على جماعة معينة (مثل الفلاحين، النساء، المجموعات البيئية، والنقائيين...) أو رصد التطورات على قضية بعينها خلال المفاوضات (مثل المفاوضات على التعريفات الصناعية، الاتفاقات الزراعية، الخدمات، حقوق الملكية الفكرية...)
٢. تطوير مهارات البحث والاتصال وبتث المعلومات إلى الجمهور والجماعات ذات الصلة.
٣. تحليل تطورات سياسات التجارة، بما فيها التطورات في المفاوضات متعددة الأطراف، والمفاوضات الإقليمية والثنائية.
٤. اتاحة الوصول إلى صناع القرار وتأسيس عملية حوار بناء معهم.
٥. المحافظة على الاتصال مع المسؤولين وتقديم المعطيات حول القرارات الخاصة بسياسات التجارة.
٦. كسب التأييد من أجل/ضد المقترحات السياسية التي يحتمل أن تكون لها آثار على أهداف التنمية لدى الأطراف المعنية وعلى الأجندة الوطنية.
٧. السعي إلى المشاركة بفاعلية وكفاءة في الاستشارات الرسمية حول المسائل المتعلقة بالتجارة.
٨. المشاركة في التحالفات الإقليمية والدولية، والحملات، والحركات من أجل تعزيز أعمال المدافعة المتعلقة بالتجارة.
٩. بناء موقف يناصر نهجاً تنموياً أو حقوقياً لتناول قضايا التجارة.
١٠. تقديم الحالة إلى صانعي القرار من أجل نيل دعمهم.
١١. توصيل الحالة إلى الجمهور.
١٢. تطوير مقترحات تجارة بديلة، أو شروط بديلة لاتفاقية معينة، وتوفيرها للمؤسسات الرسمية، وللإعلام.
١٣. الترويج لمقترحات بعض البلدان النامية في إطار المفاوضات الدولية (أي داخل منظمة التجارة العالمية)، في حالة كون هذه المقترحات تخدم الاهتمامات التنموية لهذه البلدان.
١٤. متابعة الأجندة التي تسعى القطاعات الخاصة والشركات إلى ترويجها.
١٥. توصيل النتائج الخاصة بأعمال التحالف أو الشبكة المشاركة أو المدعمة للحملة معك.

## تحديات عامة قد تظهر في إطار حملات المدافعة حول السياسات التجارية:

١. بناء وصيانة خالف نشيط ذات قاعدة عريضة.
٢. جعل القضايا الفنية المرتبطة بالتجارة في متناول الجمهور وعلى مستوى فهمه لها.
٣. إنجاز بحث شامل حول قضايا التجارة، وهو ما يؤسس للملكية عريضة للبحث ويساعد في بناء الشرعية وتعزيز التعبئة لفئات أخرى حول القضية قيد التداول.
٤. تأمين الموارد الكافية في ظل محدودية الموارد المتوافرة وتعدد المتطلبات في إطار بناء الحركات والمدافعة في قضايا التجارة.
٥. استخدام الفرصة والوقت المناسبين، والموارد الناجمة عن الانخراط في أعمال مدافعة فنية ومعقدة.
٦. صيانة استقلالية الحملة، لاسيما عند الانخراط مع المؤسسات والإجراءات الرسمية.
٧. المحافظة على انخراط الحملة في أنشطة التعبئة الوطنية.
٨. تحديث المعلومات بشكل دائم في إطار عمليات المفاوضات سريعة التطور والتنوع.

## نقاط مختصرة يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار لإنجاح حملة المدافعة في التجارة

- التمييز بين استراتيجيات المدافعة المطلوبة على مستوى الاتفاقيات متعددة الأطراف، وتلك المطلوبة على مستوى الاتفاقيات الثنائية والإقليمية.
- مراعاة الجهود بدلاً من تقسيمها وربط رسائل الحملة المستخدمة في إطار الاتفاقيات الثنائية بتلك التي تمت في إطار الاتفاقيات الإقليمية والمتعددة الأطراف.
- الاخذ بعين الاعتبار أن المفاوضات التجارية هي عملية مستمرة، على المستوى المتعدد الأطراف (في منظمة التجارة العالمية)، وفي الاتفاقيات الثنائية والإقليمية، وبالتالي يجب القيام بحملات قبل على ان تستمر بعد مراحل التصديق على الاتفاقيات.
- ادراك أهمية الاتصال بالحكومة، فمن الضروري فهم ما هو مهم بالنسبة للحكومة، وتوضيح أهمية اثر السياسة التجارية بصدده (مثل الموازنة الحكومية أو الأرباح).
- تعزيز الصلات بين الحملات الخاصة بالتجارة وحملات أخرى عامة، مثل العسكرية، والعلوية، والحروب، وحقوق الإنسان، والقضايا البيئية.
- بلورة معطيات وأرقام واضحة حول اثار السياسة التجارية والقيام بها هو مطلوب من بحث؛ مسلطاً الضوء على أن الأرباح من التجارة لن تفيد الفئات الأكثر حاجة بل ستتراكم في أيدي قلة من الأشخاص، وستؤثر سلباً على الأطراف المعنية المحلية.
- تناول وتحليل أجندة الشركات التي تقف وراء تحرير التجارة.
- ترجمة لغة ونصوص الاتفاقيات التجارية بطريقة يستطيع الناس فهمها وإدراك أثرها.



## دراسة حالة رقم (٢) الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية عن تنظيم صغار المزارعين؛ مشروع إنتاج محاصيل للتسويق

### مقدمة

لقد ظل الفلاح في مصر يستفيد من الرعاية الكاملة للدولة لسنوات طويلة -1958 1987 إذ لم يكن له الخيار في اختيار الدورات الزراعية أو استخدام المدخلات الزراعية أو سعر البيع ولمن يبيع منتجات. وقد كان من البديهي أن يصبح الفلاح تابعاً للأجهزة الحكومية وغير قادر على اتخاذ القرار فيما يتعلق بالمحصول الذي ينتجه وكيف يسوقه.

ومع اتجاه الدولة إلى تحرير القطاع الزراعي والتحول إلى اقتصاد السوق، أصبح الفلاح غير ملزم بإتباع دورة زراعية معينة فضلاً على تحمل مخاطر تقلبات الأسعار وقصور الطلب عن الكميات المنتجة، الأمر الذي أدى إلى تعرضه لمخاطر متزايدة تؤثر بشكل مباشر على مستوى دخله و من ثم مستوى معيشته.

من هنا تأتي أهمية إيجاد الحل الملائم الذي يحقق التوازن بين مزايا اقتصاديات السوق من ناحية وتحقيق الحماية والدعم الكافيين للفلاح من ناحية أخرى، أي التعامل في السوق وفقاً لقرى الطلب والعرض مع توفير الأسلوب الملائم لحماية الفلاح وضمان تحقيق مستوى دخل يتناسب مع نفقة المعيشة.

ومن هنا جاءت فكرة مشروع إنتاج محاصيل للتسويق ” أمل ”

يسعى مشروع ”أمل“ إلى إيجاد هذا الحل من خلال تكوين همزة الوصل بين الفلاح والمجتمع سواء كان المجتمع الخارجي في صورة القطاع الخاص والقطاع الحكومي واللجان المنتخبة من الفلاحين، بما يحقق عائد مناسب لصغار الفلاحين ممن يملكون أو يستأجرون ثلاثة أفدنة فأقل.

و ذلك من خلال:

• دراسة السوق للتعرف على احتياجاته بحيث ترشد الفلاح إلى المحاصيل المطلوبة و أيضاً الجودة فضلاً عن توفير معلومات عن أسعار السوق و ضمان التعاقدات عليها مع أسواق أكثر

• بناء التحالف الصحيح.

• إشراك البرلمانين.

• إشراك الإعلام لتمرير الرسالة إلى الناس والتأثير والضغط على المسؤولين.

• الاتصال بمنظمات دولية شريكة تعمل في عواصم اتخاذ القرارات التجارية، مثل جنيف وواشنطن، أو في دول منخرطة في مفاوضات تجارية مع دولتك.

• الاطلاع على الاتفاقيات في فترة ما بعد تطبيقها، مسلطاً الضوء على أن تطبيقها يدحض ما كان يروج لها.

• متابعة تطوير بدائل للسياسات والاتفاقيات التجارية المعتمدة حالياً والتي تلحق أهداف تنموية وطنية.

ربحية .

- دعم الفلاح فنياً من خلال توفير مستلزمات الإنتاج وتدريبه على الأسلوب الأمثل لزراعة هذه المحاصيل و بما يحقق له إنتاجية مرتفعة.
- دراسة ضمان المخاطر الناتجة عن التغيرات الطبيعية وتقلبات أسعار السوق.
- القيام بالتجميع والفرز والتعبئة والتغليف بما يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة للمحصول من ناحية ورفع جودته وخفض نسبة الفاقد من ناحية أخرى.
- القيام ببيع السلع الزراعية بعد فرزها وتعبئتها وتغليفها لحساب الفلاح.

## ١ - المستفيدون من المشروع

• صغار المزارعين ممن يملكون أو يستأجرون ثلاثة أفدنة فأقل. ويعمل المشروع في 32 مجتمع في المنيا وبني سويف والقليوبية، ويبلغ عدد المشتركين كأعضاء بالمشروع ممن يحصلون على فرص تحسين خصوبة أراضيهم وتنفيذ مدخلات زراعية جديدة ( أصناف جديدة – طرق زراعية حديثة – معاملات ما بعد الحصاد بحسب احتياج السوق – تعاقدات مع أسواق أكثر ربحية – معلومات عن الأصناف والأسواق والمواصفات المطلوبة لكل منهم). يصل عدد هؤلاء المزارعين والمزارعات إلى 5900 مشترك.

## ٢ - تمكين المزارعين

- من خلال تفويض مجموعات منهم (انتخابات على مستوى المجتمع المحلي)؛ هذه الفكرة ظهرت من خلال وجود مشكلة مع شركات تصدير في الحصول على المنتجات بشكل فردي أو التفاوض بشكل فردي مع كل مزارع على حدة، وكذلك تحصيل حقوقهم لدى الجهات الحكومية.
- ومن هنا جاءت فكرة ان يتم انتخاب مجموعة مفوضة عنهم لاتخاذ القرار والحوار مع شركات التصدير وأيضاً التوقيع على هذه العقود عن هذه المجموعات والذي يتم اختيارها بترشيح مجموعة في القرية، ويتم انتخابهم من قبل مزارعين مشتركين في الرابطة ولهم حق التصويت.
- لم تقف الفكرة عند هذا الحد، بل أخذت هذه المجموعة بتشكيل هيئة مكتب لها تتشكل من رئيس للجنة وسكرتير وأمين للصندوق، وأصبحت تخطط للأنشطة وتتابع تنفيذها وتختار مجموعات المستهدفين.

- وأصبح لمجموعات المستهدفين دور اكبر في المطالبة بحقوق المزارعين وتبني قضايا ومشكلات مثل ندرة المياه وتطهير المساقى وغيرها من الخدمات التي تقدمها الحكومة
- عدد هذه اللجان المنتخبة 24 لجنة باجمالي، وبقدرة 194 عضواً، منهم 27 سيدة. وقد شارك في هذه الانتخابات ما يقرب من 1828 مشتركاً لانتخاب الأعضاء السابقين.

## ٣ - الشراكة مع القطاع الخاص:

وذلك من خلال المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في العملية التنموية.

- يتعامل المشروع مع أكثر من 12 شركة من شركات القطاع الخاص في الخضر والنباتات الطبية والعطرية. ومن خلال هذا التعامل كان للقطاع الخاص مساهمات عديدة، منها:
- زيادة دخل صغار المزارعين.
- توفير دعم فني للمحاصيل الجديدة من خلال استشاريين يوفرهم القطاع الخاص.
- توفير مستلزمات إنتاج ( تقاوي من أصناف محسنة مثل أصناف جديدة من البطاطس و الفاصوليا والبصل).
- تدريب فني على معاملات ما بعد الحصاد يضمن للمزارعين الحصول على سعر متميز في ضوء مطابقة المنتج للمواصفات التصديرية.
- تعاقدات مسبقة قبل الزراعة بحيث ان البنود تضمن لكل طرف حقه وكذلك ما عليه من التزامات تجاه الآخر.

بالاضافة، هناك دراسة يتبنى القطاع الخاص بموجبهها منطقة يتم تنميتها كاملاً من خلال دخول القطاع الخاص كشريك أصيل في التكلفة والعائد مع المزارعين فى صورة أسهم

## ٤ - زيادة الدخل:

• وهى الهدف الرئيس من المشروع. فقد نجح المشروع في زيادة دخل صغار المزارعين خلال عام 2007 (أكثر من 4600 فلاح ممن يملكون ثلاثة أفدنة فأقل) %40 بالمقارنة بالعام السابق لنفس العروة، وذلك من خلال محاور ثلاثة هي:

١. تحصيل سعر أعلى من سعر السوق
٢. زيادة كمية الإنتاج من خلال توفير أصناف تقاوي محسنة
٣. تقليل التكلفة لمستلزمات الإنتاج و المدخلات الخارجية مثل ( الأسمدة – المبيدات – تنفيذ نماذج كمبوست – عمل حرث تحت التربة و تسوية بالليزر) من خلال مهارات تصنيع الأسمدة البلدية

وقد مر المشروع خلال تنفيذه داخل المجتمعات بثلاث مراحل وهي:

## المرحلة الأولى ( رفع وعي صغار الفلاحين):

خلال هذه المرحلة كان العمل قائماً على رفع وعي المزارعين نحو تطوير وتغيير العادات القديمة



مثال:

- ⊙ الإفراط فى استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات
- ⊙ الاعتماد على التقاوي المنتجة من العام السابق
- ⊙ استخدام أساليب الزراعة القديمة التى تؤدى إلى انخفاض الإنتاج

ومن ضمن أليات العمل خلال هذه المرحلة:

- ⊙ عقد مجموعة من الندوات واللقاءات من خلال استشاريين متخصصين مع صغار الفلاحين
- ⊙ توفير تقاوي عالية الإنتاج بالتعاون مع وزارة الزراعة ومراكز البحوث
- ⊙ تنفيذ حقول إرشادية داخل كل مجتمع تستخدم كوسيلة إيضاح للمزارعين

### المرحلة الثانية ( العمل الجماعى والزراعة البيئية ) :

خلال تطوير العمل مع صغار الفلاحين كانت نتائج كل مرحلة هى مدخلات للمرحلة التالية. فبعد أن أدرك الفلاح أهمية تطوير أساليب الزراعة القديمة والاعتماد على الأساليب الحديثة وأيضاً استخدام التقاوي عالية الإنتاج، انعكس ذلك فى زيادة إقبال صغار المزارعين على خدمات وأنشطة المشروع ومن هنا كان العمل خلال هذه المرحلة على محورين:

#### ١. العمل الجماعى:

- ⊙ تشكيل صغار المزارعين كرابطة أو كيان زراعي يهدف إلى تحول صغار المزارعين من العمل بشكل فردي إلى العمل الجماعي مما يدفعهم إلى اختيار من يمثلهم فى صنع القرار عن طريق الترشيح أو الانتخاب

#### ٢. الزراعة البيئية:

- ⊙ توجيه صغار الفلاحين المشتركين بالكيان الزراعي إلى تقليل المدخلات الكيماوية

### المرحلة الثالثة (التسويق الزراعي):

أصبح لدى المزارع إنتاج جديد أمن بدون كيماويات، ولكن هناك احتياج لتسويق هذا المنتج فى ظل واقع أن السوق المحلي لا يقدر المنتجات الآمنة بصورة جيدة.

وبالتالى كانت المرحلة الخاصة بالتسويق قائمة على أليات العمل الآتية:

١. عمل مجموعة من الدراسات لتحديد احتياجات السوق.
٢. تغيير فلسفة العمل لدى المزارع من الزراعة أولاً ثم التسويق إلى التسويق أولاً ثم الزراعة.

٣. السعى نحو تقليل دور الوسطاء فى تسويق الحاصلات الزراعية.

٤. تطبيق مفهوم القيمة المضافة على المنتجات.

معد من قبل الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية

[/http://www.ceoss.org.eg](http://www.ceoss.org.eg)

## (Footnotes)

<sup>1</sup> <http://en.wiktionary.org/wiki/vocare>

<sup>2</sup> تم استخدام مصطلح جماعات ومنظمات في إطار الرزمة في إشارة إلى أنواع وأشكال المنظمات المختلفة الناشطة في المجتمع المدني. بما فيها مجموعات المواطنين<sup>3</sup> citizens groups))، منظمات غير حكومية، منظمات تطوعية، community based organizations، ومنظمات مجتمع مدني بالمعنى العريض للكلمة.

<sup>3</sup> Sprechmann, Sofia. Peltron Emily. *Advocacy Tools & Guidelines. CARE. January 2001. (Available on www.care.org)*

<sup>4</sup> CEDPA & WOLA. *Manual for Facilitators of Advocacy Training Sessions. (Available on www.care.org)*

<sup>5</sup> GPI's *Advocacy Training Manual. Washington 2006. (Available on www.internetpolicy.net)*

<sup>6</sup> زياد عبد الصمد- شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. "المجتمع المدني في المنطقة العربية: ضرورة الدور ومعوقات الإجاز".

<sup>(1)</sup> تخلل فترة التحضير هذه عقد لقاءات في مناطق عدة بهدف التمهيد للعمل الميداني. وأعلن عن "اللقاء" رسمياً في مؤتمر صحفي عقد في فندق الكارلتون في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٧ وأطلق في الثامن منه في حفل أقيم في مسرح بيروت- عين المريسة.

<sup>٢</sup> في الفترة ما بين ١-٢٢ يوليو في عام ١٩٤٤م، اجتمع ممثلو ٤٥ دولة بالمنتجع الصيفي (بريتون وودز) بمقاطعة "نيو هامبشاير" حيث تم إبرام اتفاقية "بريتون وودز" Bretton Woods Agreement Forex Markets والتي تهدف إلى إيجاد نوع من الثبات في السياسات النقدية وأسعار الصرف بين دول العالم من خلال وضع أسس انتقال روءس الأموال بين الدول كأساس لتسهيل التجارة الدولية عن طريق ربط سعر العملات العالمية بالدولار الأمريكي مع هامش بسيط للارتفاع والانخفاض لا يزيد عن 10% من السعر الأساسي. بالإضافة إلى إنشاء بنك التنمية والعمير الدولي (International Bank Of Reconstruction and Development) وصندوق النقد الدولي (International Monetary Fund) واستمر العمل بهذه الاتفاقية حتى منتصف الخمسينيات بسبب التوسعات والتطورات العالمية التي حدثت في التجارة الدولية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبسبب الحركات الهائلة لروؤس الأموال أحدثت خلخلة في قواعد وأسس الصرف بما اتفق عليه في "بريتون وودز". لمزيد من المعلومات: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm>. (المترجم).

<sup>7</sup> "Euro-Med: Seeds of a Raw Deal? (April 2004) Oxfam Briefing Note

"Euro-Med: Seeds of a Raw Deal? (April 2004) Oxfam Briefing Note, World Bank Stats

<sup>8</sup> Third World Network publications. *Globalization, Liberalization and Protectionism; Impacts on poor rural producers in developing countries. TWN and IFAD*

<sup>9</sup> Sylvia Ostry. "Institutional Design for state Governance". Paper delivered at the conference *Efficiency, Equity and Legitimacy: The Multilateral Trading System at the Millennium*, Center for Business and Government, Harvard University, June 1-2, 2000. References in Curtis, John. "Trade and Civil Society: Toward Greater Transparency in the Policy Process".

